http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1656) السنة السابعة - الاثنين (16) تشرين الثاني 2009

ارتفاع حجم الاستثمار العراقي في الأردن إلى أكثر من ١٠٠ مليون دولار

عمان / وكالات

ذكرت باحثة اقتصادية أن قيمة الاستثمارات العراقية في الأردن بلغت أكثر من ١٠٠ مليون دولار.

وقالت سلام سميسم، بحسب وكالة كردستان للأنباء (آكانيوز): إن حجم الاستثمارات العراقية في الأردن بلغ خلال العام الحالي ٨٣,٧ مليون دينار أردني مقارنة مع ٧٩,٤ للفترة نفسها من العام الماضي حيث ان اغلب هذه الاستثمارات تتركز في قطاع الخدمات ويصل حجمها إلى ٤٤٨ مليونا، وقطاع الزراعة ٢٥٢,٩ مليوناً".

وأوضحت أن "الاستثمارات تتركز أيضا في قطاع الصناعة ١١٧,٥ مليوناً، وفي قطاع التجارة ١٠٥,٩ ملايين، وفي المقاولات ١٥,٦ مليوناً.

وأضافت سميسم: أن المعلومات التي اعتمدت عليها هي من جهدي الخاص ولم استطع الحصول على معلومات إضافية من الدوائر الرسمية، لذلك اعتمدت على المعومات المتوفر في المؤسسات الأردنية غير الرسمية".

وبينت أن "الاستثمارات العراقية تتصدر قائمة الشركات الاستثمارية المسجلة لدى وزارة الصناعة والتجارة للسنة الخامسة على التوالي.

وأشارت سميسم إلى أن "البنك المركزي الأردني لم يمنح أي مصرف عراقي خاص اذن التأسيس والعمل في الاردن (كإدارة عامة)".

وبينت: ان التواجد المصرفي العراقي يتم من خلال فروع لهذه المصارف على أساس أن تكون إداراتها في العراق وفروعها المهمة والعاملة بنشاط في عمان، فيما ما زالت البنوك الأردنية متحفظة في سياساتها الائتمانية تجاه العراقيين، القروض، التسهيلات، فتح الاعتمادات.

وعن أسباب نجاح الاستثمار في الأردن، ذكرت سميسم انه "يمثل بيئة ملائمة للاستثمار لعدة أسباب تتركز على: الاستقرار الأمني الذي يمتاز به المناخ العام بالأردن، لاسيما أجواء العملية السياسية وصنع القرار، إضافة إلى النظام الليبرالي الذي يسود البلاد، وحزمة القوانين الداعمة للاستثمار التي تحظى بها العملية الاقتصادية في الأردن، إلى جانب تمتع المملكة بشبكة متطورة من البنى التحتية والهياكل الارتكازية".

وحول ارتفاع رأس المال العراقي في الأردن، قالت سميسم: "يعود ذلك الى ثلاثة أسباب، أولها ان رأس المال ذكي وليس جبانا، وبالتالي فهو يبحث عن الفرص الأجدى اقتصاديا والأكثر ربحا والأوفر حظا في النجاح، وثانيها أن الاردن دولة تمتلك مقومات النجاح للمستثمر لاسيما العراقي فبالنسبة له تكاد تكون الوحيدة من دول الجوار التي تفتح أبوابها مع كل ماتمتلك من إمكانات الاتصال بالعالم الخارجي، ناهيك عن عوامل التشابه في اللغة والدين والعادات.. الخ".

واضافت "وثالث هذه الأسباب وفق الدراسة أن الأردن ومع كم المؤهلات التي يمتلكها من ميزة الموقع الجغرافي مع تطور المفاصل الحضارية فيه، ومن تغلغل العولمة إلى حياته الاقتصادية، جعل الاقتصاد الأردني يمثل فسحة للاقتصاد العراقي او منفذا رئيسا له للتعامل مع الخارج اقتصاديا، وانعكس ذلك بشكل جلي على القطاع المصرفي العراقي الذي اصبح تعامله مع الخارج يتم بواسطة عمان في حلقة لابد منها مع الحالة النمطية التي يعاني منها القطاع المصرفي العراقي ولاسيما النشاط الخاص مع كل القيود والمثبطات المفروضة عليه والمعترضة مسيرته في بلده العراق".

وأشارت سميسم إلى أن "هذه الدراسة انتهيت منها قبل اقل من شهر وشاركت فيها كورقة عن المجتمع العراقي في الأردن خلال الأيام الثقافية التي رعتها وزارة الثقافة"، وقالت "انا اواصل كتابة الابحاث في هذا المجال لانه من اختصاصي".

من الواقع الاقتصادي

مؤشرات التضخم

عباس الغالبي

تشير التقارير الحكومية التي تصدرها وزارة التخطيط عبر الجهاز المركزي للاحصاء الى انخفاض متتال في مستويات التضخم بحيث سجل آخر انخفاض له خلال شهر تشرين الاول الماضي بنسبة ١,١ ٪ .

وتقدر مؤشرات التضخم عادة بضوء مايعكسه الرقم القياسي لاسعار المستهلك لمجاميع سلعية تشمل المواد الغذائية فضلا عن الوقود والاضاءة والنقل والمواصلات ، حيث تشير بحسب النسبة المعلنة الى انخفاض في الارقام القياسية للاسعار ، وهذا مايتعارض مع واقع الحال الذي يشهد استقرارا معينا في مجاميع يتم التعامل معها في احتساب نسب التضخم ، كما يشهد بعض المجاميع الاخرى ارتفاعا في الاسعار عما كان عليه في الاشهر السابقة .

ويقينا ان ثمة دقة ميدانية معتمدة الان في جمع البيانات التي تعتمدها المؤسسة الحكومية المسؤولة عن هذه القضية ، لمعرفتنا التامة بحرفنة ومهنية ودقة القائمين عليها ، ألا أن واقع الحال يشير الى تباين قد يكون بسيطا في مستويات الاسعار التي مثلما نوهنا انها تشهد في بعض الانواع ارتفاعا ملحوظا واقصد الانواع الداخلة في المجاميع السلعية المعتمدة في اسعار المستهلك ، وهو مؤثر على المؤشرات والارقام التي تظهرها التقارير الصادرة عنها ، والتي تعد مؤشرا اقتصاديا مهما من شأنه ان يضع امام المتابعين والمراقبين والخبراء وحتى الباحثين والرأي العام ارقاما وبيانات تعتمد في الدراسات والبحوث والتخطيط الاقتصادي سعيا لوضع الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية .

ومن هنا تكتسب هذه المؤشرات أهمية بالغة وهي تتحرى الدقة في اعتماد الارقام الواقعية التي يتم من خلالها تحديد مؤشرات التضخم كظاهرة اقتصادية طالما شكلت ملمحا بارزا من ملامح الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، في وقت نقطع الطريق على المشككين من خبراء ومنظمات دولية بدقة هذه التقارير التي نراها من خلال متابعتنا الميدانية والصحفية أقرب الى واقع الحال ، بحيث يمكن اعتبارها تقارير رصينة ، ومن الممكن الاعتماد عليها في كثير من الخطط الاقتصادية فضلا عن امكانية اتباع سياسة نقدية ناجحة بضوء المعطيات التي تعتمد مع هذه المؤشرات .

abbas.abbas80@yahoo.com

العراق يوقع مذكرة تفاهم مع السفارة الأمريكية لاستثناء البضائع من الكمارك

بغداد / وكالات

وقعت وزارة المالية مذكرة تفاهم مع السفارة الأمريكية في العراق بشأن تطبيق حمايات محددة لمشاريع مساعدة العراق.

وقال وزير المالية باقر جبر الزبيدي خلال مؤتمر صحفي مشترك عقده مع كرستوفر هيل سفير الولايات المتحدة الامريكية في بغداد إن "وزارة المالية وقعت مذكرة تفاهم مع السفارة الامريكية بشأن تطبيق حمايات محددة لمشاريع مساعدة العراق، من خلال أستثناء المساعدات الامريكية من الكمارك مع منح تسهيلات عبر المنافذ الحدودية".

وأوضح الزبيدي أن "هذه المذكرة تتعلق بالمساعدات التي تقدمها حكومة الولايات المتحدة الامريكية للعراق المتضمنة المساعدات الانسانية ومساعدات اعادة الاعمار".

وبين أن "الحكومة العراقية ستستثني اية مساعدات تقدمها اية دولة للعراق من الكمارك وستمنحها تسهيلات كبيرة بعد ابرام مذكرة تفاهم مع الدولة المانحة، حيث ستكون مستثناة مساعدات الدول من دفع ٥٪ كنسبة للكمارك وفقاً للقانون العراقي".

من جهته قال كرستوفر هيل إن "التوقيع على مذكرة التفاهم بيننا وبين وزارة المالية العراقية تأتي وفقاً لتوجيهات رئيس الوزراء العراقي، بحيث تستثنى مساعداتنا من اجراءات دفع الكمارك وتمنح تسهيلات اثناء ادخالها للعراق".

انخفاض مؤشرات التضخم لشهر تشرين الاول بنسبة (١,١٪)

بغداد / المدى

أظهر تقرير أصدره الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات انخفاض مؤشرات التضخم بنسبة ١,١٪ لشهر تشرين الأول الماضي والذي أعد على أساس جمع البيانات ميدانياً عن أسعار السلع والخدمات المكونة لسلة المستهلك بأسعار البيع بالمفرد من أسواق مختارة في بغداد والمحافظات. وبين التقرير انخفاض مؤشر التضخم لشهر تشرين الأول الماضي عن المستوى الذي سجل في شهر أيلول الماضي كما يعكسه الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك بنسبة (١,١٪) والذي كان حصيلة انخفاض الأرقام القياسية للمجاميع السلعية التالية (المواد الغذائية، الوقود والإضاءة، النقل والمواصلات، سلع وخدمات متنوعة) بنسب قدرها (٣,٠٪، ٢,٥٪، ٠,٥٪، ٠,٣٪) على التوالي، أما مجاميع (الدخان والمشروبات، الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الخدمات الطبية والأدوية) فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً خلال شهر تشرين الأول /٢٠٠٩ مقارنة بالشهر السابق بنسب قدرها (٢,١٪، ٠,٢٪، ٠,٤٪، ٠,٢٪) على التوالي. ولفت التقرير الى انخفاض مؤشر التضخم السنوي خلال الفترة من تشرين الأول عام ٢٠٠٨ ولغاية تشرين الأول من العام الحالي٢٠٠٩ بنسبة (٦,٤٪) وعزا التقرير نتيجة ذلك لإنخفاض الأرقام القياسية للمجاميع السلعية التالية (الأقمشة والملابس والأحذية، الأثاث، الوقود والإضاءة، النقل والمواصلات، الخدمات الطبية والأدوية) وبنسب انخفاض قدرها (٦,٢٪، ٤,٣٪، ٤٦,٧٪، ٧,٨٪، ٢,١٪) على التوالي أما المجاميع السلعية (المواد الغذائية، الدخان والمشروبات، سلع وخدمات متنوعة، الإيجار) فقد سجلت أسعارها ارتفاعاً بنسب

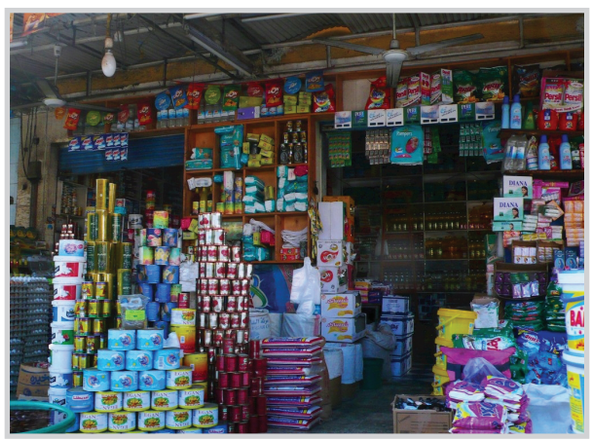

قدرها (١,٣٪، ٤,٠٪، ٧,٤٪، ٩,١٪) على التوالي خلال الفترة نفسها. واشار التقرير الى ان التضخم الأساس بلغ (٢٠٤٣٦,٤) مسجلاً انخفاضاً بنسبة (٠,٩٪) عن الشهر السابق وارتفاعاً بنسبة (٥,١ ٪) عن شهر تشرين الأول من العام الماضي.

ارتفاع مفاجئ للرسوم العراقية على الصادرات الكويتية

الكويت / وكالات

اشتكى الاتحاد الكويتي لتجار ومصنعي المواد الغذائية إلى وزارة الخارجية حدوث ارتفاع مفاجئ لرسوم الجمارك العراقية على الصادرات الكويتية من المنتج الغذائي الوطني عبر منفذ صفوان إثر تلقي الاتحاد العديد من شكاوى المصانع الغذائية التي تقوم بتصدير منتجاتها الوطنية إلى العراق، والتي تفيد قيام السلطات العراقية (بمنفذ صفوان) الحدودي برفع الضريبة الجمركية إلى عشرة أضعاف ما كانت عليه في الشهر الماضي.

مشيرا إلى أنه حدث ومنذ حوالي عشرة أيام تعيين مشرف عام عراقي جديد على المنفذ فاجأهم برفع التعريفة الجمركية الحالية وهي (٥٪) – إلى (٥٠٪)– إضافة إلى تحصيل ٥٠٪ من قيمة الضريبة الجديدة تحت بند (ضريبة دخل عام)، الأمر الذي يمكن بسببه رفع تكلفة المنتج الكويتي المصدر إلى العراق بشكل يؤثر بلا شك في قدرته التنافسية والتسويقية داخل السوق العراقي.

وقال الاتحاد بحسب صحيفة الوطن الكويتية: إن زيادة الرسوم انعكست بالسلب على حركة الشاحنات المحملة بالمواد الغذائية والتي تكاد تكون شبه متوقفة باستثناء تلك المحملة بالمواد الغذائية التي لا تخضع للتعريفة الجمركية.

وأضاف البيان مخاطباً الخارجية: لقد رأينا ضرورة إخطاركم خاصة أن هذا الإجراء لا يتبع في المنافذ العراقية الأخرى– الأمر الذي يزيد من استفسارنا حول سبب هذا الإجراء المفاجئ.

وقال: لقد طالب رئيس اتحاد التجار من وزارة الخارجية الكويتية سرعة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لوقف تلك المعوقات التي تُعيق دخول المنتجات الوطنية الكويتية إلى العراق دعما منكم للنشاط الاقتصادي في البلاد.

ونوه البيان أنه سبق للاتحاد مخاطبة وزارة الخارجية بتاريخ ٥/٣/٢٠٠٩ بخصوص عدم التزام السلطات العراقية بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية منوها بأن الاتحاد قد تلقت العديد من شكاوى المصانع التي تقوم بتصدير منتجاتها الوطنية إلى العراق الشقيقة– والتي تفيد بقيام السلطات العراقية بالمنافذ بتحصيل ضريبة جمركية قيمتها ٥٪ لجهات على هذه الصادرات إضافة إلى ٥٠٪ من قيمة الـ٥٪ لجهات أخرى (أعمار محافظة البصرة)، مخالفة لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية والموقعة عليها من السلطات العراقية.

وطالب رئيس اتحاد تجار ومصنعي المواد الغذائية من وزارة الخارجية بضرورة اتخاذ ما يلزم من إجراءات لإزالة المعوقات التي تعيق دخول المنتجات الوطنية الكويتية إلى العراق.

وأفاد مصدر مسؤول بالاتحاد بأن حركة تصدير المنتج الوطني من المواد الغذائية في اتجاه العراق عبر منفذ (العبدلي– صفوان) قد تباطأت بشكل ملحوظ– وتكاد تكون متوقفة تماما باستثناء الصادرات من الأغذية المعفاة من الرسوم الجمركية العراقية.

مؤتمر لمناقشة النشاط الصناعي لمحافظات الفرات الاوسط

إقبال محمد / بابل

نظمت غرفة صناعة بابل مؤتمرا لمناقشة النشاط الصناعي بمشاركة ممثلي غرف صناعة الفرات الأوسط. وقال عامر جابك رئيس غرفة صناعة بابل إن الهدف من هذا المؤتمر هو تبادل الآراء في كيفية النهوض بالواقع الصناعي وكيفية جعل اتحاد الصناعات الجهة المسؤولة في تسمية المستحقين للقرض الصناعية وضرورة تشكيل اتحاد صناعات الفرات الأوسط . وقال رئيس غرفة صناعة الديوانية إن هذا المؤتمر ناقش الحلول والمعالجات وإعادة البنى التحتية لقطاع الصناعات وجمع شمل الصناعيين . وأشار عزيز محمد رئيس غرفة صناعة المثنى إن الهدف من الاجتماع هو توحيد الرؤى بواقع صناعي جديد وتشكيل هيئة استشارية في غضون ذلك أكد المهندس محمد علي المسعودي رئيس لجنة الأعمار والاستثمار في مجلس المحافظة إن هناك تدهوراً في المواصفات الفنية للمشاريع المنفذة بسبب الفساد الإداري والمالي. مشيراً الى إن الحكومة المحلية اتخذت قرارات بعدم التعامل مع بعض شركات المقاولين والشركات الابعد انجازاتهم المترتبة عليهم وان أكثرهم متلكئون ولا ينجزون إعمالهم وفق المواصفات الفنية

وبين إن عام ٢٠٠٨ شهد احالة العشرات من المشاريع على مقاولين لايتمتعون بالكفاءة والخبرة الفنية ولا الكفاءة المالية ما أدى للكثير منهم العجز عن تنفيذ المشاريع ما سبب عدم حصول أي فائدة من المشاريع للمحافظة.

شركات عديدة تبدي استعدادها لتنفيذ مشاريع في كربلاء

كربلاء/المدى

كشف رئيس لجنة الاعمار والتخطيط الاستراتيجي في مجلس محافظة كربلاء عباس ناصر حساني عن وجود شركات عالمية من جنسيات مختلفة تسعى للاستثمار في المحافظة والمحافظات الأخرى بعد أن تم تشريع قانون الاستثمار من قبل مجلس النواب.

وقال حساني لـ(المدى) أن الحكومة المحلية تسعى من خلال تعاقداتها ومنح إجازات الاستثمار إلى تطوير المحافظة وان العديد من الشركات الاستثمارية التركية والإماراتية والإيرانية والأوربية بدأت تزور المحافظة للاطلاع على حجم الاستثمار في المجالات كافة ومنها الزراعة والصناعة و البنى التحتية.

وأشار حساني إلى إن شركات تركية تزور المدينة ومنها شركة الأقصى التي تخطط للمساهمة في عملية الإعمار في المحافظة في مجال الطرق والبنى التحتية بطريقة الأجل التي ستبدأ بدراسة المشاريع التي سيتم عرضها عليها مثلما تقوم بالاطلاع على الواقع الأمني والعمراني في المحافظة ميدانيا.. موضحا إن لمدينة كربلاء خصوصية دينية وسياحية وهي بحاجة إلى تحسين واقعها العمراني وان الشركة التركية أبدت رغبتها الشديدة بتنفيذ مشروع الحزام الأخضر لمنع التصحر ومشاريع للطرق وكذلك مشاريع انشاء الحدائق الترفيهية.

ونوه الحسناوي إلى انه لا توجد أية عقبة تواجه عملية الاستثمار في محافظات العراق ومنها كربلاء خاصة بعد تشريع قانون الاستثمار من قبل مجلس النواب كاشفا عن وجود أكثر من ٢٠ إجازة استثمارية منحت للشركات من بينها مشروع بناء مجمع سكني يتكون من ١٦٤ ألف وحدة سكنية وكذلك مشروع بناء مدينة متكاملة على ضفاف بحيرة الرزازة ومشروع معمل تدوير النفايات ومشاريع تدخل في الصناعة الدوائية والطبية ومشاريع للجرارات الزراعية والري الحديث وغيرها من المشاريع التي يمكن لها ان تطور المحافظة.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٧٠,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٦٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٣٢,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٠٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	٢٠٠٠ دينار
تين اسود	١٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٣٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	رمان	١٥٠٠ دينار
تمر	١٥٠٠ دينار	ليمون	١٠٠٠ دينار